African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 3, Issue 3, July - September 2024, Page No: 257-280
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index

Arab Impact factor 2023: 1.25 | SJIFactor 2023: 5.58 | ISI 2022-2023: 0.510

التداعيات السياسية والاقتصادية وآثارها على الجانب الاجتماعي في العالم الثالث

إبراهيم محمد ونيس شنيشح *
عضو هيئة تدريس، قسم العلوم السياسية، الأكاديمية الليبية بنغازى، ليبيا

Political and economic repercussions and their effects on the social aspect in the Third World

Ibrahim Mohamed Wannees *
Faculty Staff Member, Department of Political Science, Libyan Academy Benghazi, Libya

*Corresponding author | alweibrahim14@gmail.com | *المؤلف المراسل
تاريخ النشر: 2024-09-12 | **تاريخ القبول:** 2024-09-06 | **تاريخ الاستلام:** 2024-07-29

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوعاً مهمًا وشائكاً، تضاربت فيه الآراء حول الأسباب الكامنة وراء تردي الأوضاع الاجتماعية في دول العالم الثالث، وتزعم الدراسة أنها وقفت عند الادراك المطلق بأهمية البعد الاجتماعي لأنه يرتبط بالإنسان، والتأكيد على أنه جوهر أي تغيير يحدث على الساحة الفكرية أو غيرها، وقد نجد السياسة ترمى بظلالها على هذه التغيرات والاقتصاد يقف عائقاً أمام تحقيق أي نوع من التطور في الحياة البشرية، وإن العلاقة بينهما سببية ترتبط فيها عوامل الفشل والنجاح بشكل مطرد، وأن الحياة الاجتماعية لابد أن تكرَس لدراسة الجوانب المتداخلة والمناطة بالإنسان، والتي تتطلب وجود العديد من الأدوات ووسائل العيش المادية والمعنوية، فالحياة اليومية للإنسان تجعله منغمساً في علاقات إنسانية لا حصر لها، فهو عضو في جماعات مختلفة يفكر ويشعر ويكتسب المعرفة، ويكوّن عاداته وتقاليده وأيضًا معتقداته من خلال الاتصال بالآخرين، بحيث تصور البعض إن هناك انساناً اجتماعيًا اقتصاديًا سياسيًا دون الادراك للتكامل بين هذه الجوانب والتي لا يوجد بينها حدود فاصلة تحدد نطاق كل منها، فالشخص الذي يكون عضوًا في أسرة يسهم في ذات الوقت في النشاط الاقتصادي، ويكون في ذات الوقت عضواً في التنظيم النقابي أو حزب سياسي، وهذا يؤكد مدى تأثر الجوانب السياسية والاقتصادية المطروحة على ساحة الدولة، والعكس أيضًا يشكل محورًا مهمًا، فالظروف الاجتماعية التي يعيشها الأفراد لابد لها من انعكاسات سلبية أو إيجابية على السياسة والاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: التطور، التداعيات، السياسة، الاقتصاد، الاثار، الاجتماعية.

Abstract

This study addressed an important and thorny topic, in which opinions conflicted about the underlying causes of the deterioration of social conditions in Third World countries. The study claims that it stopped at the absolute awareness of the importance of the social dimension because it is related to the human being, and the emphasis that it is the essence of any change that occurs in the intellectual arena or otherwise. We may find politics casting its shadows on these changes and the economy standing as an obstacle to achieving any kind of development in human life, and that the relationship between them is causal in which the

factors of failure and success are constantly linked, and that social life must be devoted to studying the overlapping aspects assigned to the human being, which require the presence of many tools and means of material and moral living. The daily life of the human being makes him immersed in countless human relations. He is a member of different groups who think, feel, and acquire knowledge, and form his customs, traditions, and also his beliefs through communication with others, so that some imagine that there is a social, economic, and political human being without realizing the integration between these aspects, between which there are no dividing lines that define the scope of each of them. The person who is a member of a family contributes at the same time to economic activity, and at the same time is A member of a trade union or political party, this confirms the extent of the influence of the political and economic aspects presented in the state arena, and the opposite also constitutes an important axis, as the social conditions in which individuals live must have negative or positive repercussions on politics and economy.

Keywords: Development, Repercussions, Politics, Economy, Effects, Social.

المقدمة

مما لا شك فيه ومن خلال متابعة العالم الثالث الذي نحن جزء منه، من حيث واقعة البنائي وخصائصه وطبيعة التفاعلات التي تسود في إطاره، يتأكد لنا أن هذا العالم يعيش مأزقاً حضارياً يلمس أساس وجوده وعناصره البنائية المكونة.

ومما لا شك فيه أن هذا المأزق صنعته عوامل عديدة، وسوف تكون له مظاهر أو نتائج عديدة أيضاً، فبرغم النضال الذي قاده هذا العالم ضد كافة القوى بحثاً عن الاستقلال، إلا أنه حينما نال الاستقلال تغيرت خطاه وبدأ وكأنه لم يعد نفسه لهذه المرحلة، ومن ثم فهو لم يحدد بوضوح أهداف ما بعد الاستقلال، ومن المدهش أن هذا العالم امتلك درجة عالية من التماسك الداخلي خلال مرحلة النضال، غير أن هذا التماسك أصابه الضعف والانهيار في مرحلة ما بعد الاستقلال، ومن الطبيعي أن تكون لهذه الحالة عوامل وآثار[1].

وبرغم أن هذا العالم حضاري في غالبه، ومن ثم فقد كان من المنطقي أن تكون مقولاته الحضارية والتراثية هي التي توجه تطوره في الحاضر والمستقبل، بحيث يصبح هذا التطور عضوياً وانبثاقياً له ضرورة، وعناصره داخل بنيته، غير أن ما حدث هو العكس، فقد عجز عن استيعاب القيم الحضارية، وذهب ليقع ضحية تجارب تتأرجح بين نظريات لا تناسب واقعه المختلف، مما أدى إلى خلق واقع اجتماعي متردي، يُنبى بانفجارات مستقبلية لا يمكن توقعها، وقد زاد الوضع احتقاناً اجتماعياً ذهب إلى أن جعل المجتمع محروم مقهور تفرض عليه التبعية، وعليه أن يعاني ظروف الفقر، وتتناقض مستويات دخوله الفردية، برغم الشعارات البراقة مع إعلانات نظمه السياسية التي تؤكد على ارتفاع معدلات الدخل القومي في أوساطه[2]، وطرح خطط اقتصادية فاشلة سرعان ما تتهاوى تاركة وراءها أوضاع اجتماعية أكثر سوءً، وقد يُعزى هذا إلى ان هذه الدول لا تخضع في إدارة شؤنها الداخلية والخارجية لأرادتها بل هيمنة دولة أخرى او دول عليها، والتي تفرض بطبيعة الحال تبعية من شأنها أن تعيق الوصول لاستقلال سياسي حقيقي، مما يجعل بعض الدول تتخبط عشوائياً من خلال طرحها لقرارات سياسية لا تحترم القضايا الاجتماعية المتأزمة، بل تؤكد حقيقة التبعية التامة سياسياً واقتصادياً لقوى من خارج محيط تلك الدول[3].

إلا أن التبعية الاقتصادية والسياسية لقوى من الخارج ليست السبب الوحيد في مشاكل الدول، بل أن عجز النظم السياسية الحاكمة في خلق مشاريع سياسية واقتصادية مناسبة قد يشكل سبباً مهماً من أسباب التخلف في هذه الدول.

[1] علي ليله، العالم الثالث – بين عوامل التخلف وتحديات التنمية – القاهرة – دار الثقافة للنشر والتوزيع – بدون – ص35.
[2] محمد نصر مهنا – النظرية السياسية والعالم الثالث- الإسكندرية – المكتب الجامعي الحديث – 1991 – ص190.
[3] محمد كامل ليلة، النظم السياسية – الدولة والحكومة، القاهرة، دار الفكر العربي، 1968، ص158.

ولعل غياب النسق بين أطروحات السياسة ومخططات الاقتصاد من أكثر الأمور عمقاً إذا ما نظرنا إلى الوضع الاجتماعي وعوامل التدهور التي تطاله، فكثير ما تتبنى دولنا نظريات سياسية تلازمها نظريات اقتصادية، لا تتجانس معها، كأن تكون هناك مركزية في سلطة الحكم مع سوق حر يتذبذب بين سلطة الدولة القهرية وبين متطلبات هذا النوع من السوق، مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع بشكل عام، ويبرز نظام مشوه، وتهتز الثقة في المواطنة التي هي عبارة عن علاقة تنم عن ارتباط الإنسان بكيان الدولة، واذا نحن ما ادركنا ان الثقة المتبادلة هي الركيزة الأساسية لأية خطة سياسية او اقتصادية، وبهذا من السهل ان نفهم جيداً حقيقة هامة في حياة الشعوب وهى ان التعاون والثقة المتبادلة بين الحكام والمحكومين، يعتبران شرطان اساسيان لأى نجاح سياسي أو اقتصادي او اجتماعي[4]. وفي إغفالها تتحول ولاءات الأفراد في اتجاهات أخرى لا تحترم مصالح الدولة بقدر ما تحترم مصالح شخصية، وهذا عائد إلى سعي الإنسان المستمر لتحقيق وجوده منفصلاً ومنفرداً لشعوره بأن وضعه الاجتماعي مهدد من خلال فقدان الحقوق الأساسية، ألا وهي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبما أنه بوسعنا أن نجد معالم مطردة تدل على وعي هذه الحقيقة في كل عصر حتى في عهد الفراعنة والبابليين والفينيقيين، إلا أن وعينا إياها في العصر الحاضر هو أعمق وأشمل من وعيها في أي عصر مضى، لقد كانت العصور الماضية عصور الملك السيد، أو المدينة السيدة أو الإمبراطور السيد أو الإقطاعي السيد أو الشعب السيد، ولكن عصرنا هذا هو عصر الإنسان السيد، بحقوقه الكيانية أي السياسية والاقتصادية والاجتماعية معاً، وذلك لحيوية هذه العوامل ولكونها تعُج بمتغيرات أساسية في المجتمعات، كالبطالة -الفقر -الاستغلال – الفساد – الرشوة، وغير ذلك من منغصات العيش، ويعمد هذا الاتجاه الى رسم علاقة سببية بين انتاج المشكلات الاجتماعية والأوضاع السياسية والاقتصادية، من خلال محاولة رسم العلاقة القائمة بين التدهور الاجتماعي والانحرافات السياسية والاقتصادية[5].

منهجية البحث:

تحاول هذه الورقة البحثية تتبع الخطوات العلمية الصحيحة والمعايير المناطة بخطوات البحث العلمي من خلال عدة محاور كالتالي:

أولاً: مشكلة البحث: بالرغم من كل المحاولات المتكررة التي قامت بها أغلب حكومات العالم الثالث للارتقاء بمستوى المعيشة لأفراد مجتمعاتها، إلا أنها ضلت تتخبط عشوائيًا وتقف عاجزة أمام تفاقم الازمات الاجتماعية، ولم تساعد ثرواتها المختلفة في التخفيف من حدة الفقر والبطالة وانخفاض مستوى الدخل.

ثانياً: فرضية الدراسة: تتناسب العلاقة بين المخططات السياسية والاقتصادية مع المخططات الاجتماعية تناسباً طردياً، فكلما كانت الخطط السياسية والاقتصادية ناجحة، كلما أثر ذلك ايجابياً، على تنمية الأوضاع الاجتماعية.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

1- تشكل الدراسة اضافة للدراسات العلمية في تشخيص المشاكل الاجتماعية.
2- اثراء النقاش والبحث في مثل هذا الموضوع.
3- المساهمة في تقديم الحلول.
4- مساعدة المهتمين بقضايا العالم الثالث من خلال هذه الدراسة في تشخيص بعض المشاكل.

رابعاً: اهداف الدراسة:

1- الوقوف على حقيقة التخلف في العالم الثالث.
2- كشف العلاقة بين الاقتصاد والسياسة.
3- التأكيد على أهمية الجانب الاجتماعي عند وضع الخطط.
4- وصف بعض نقاط الضعف في مجتمعات العالم الثالث.

---

[4]. عمار بوحوش، عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث، www.ammarbouhoche.com 2024/5/1.
[5]. عبدالكريم علي مصطفى، المشكلات الاجتماعية – مقاربات نظرية ونماذج لدراسات معاصرة، القاهرة، مكتبة الكون، 2022، ص131.

خامساً: التعريفات الإجرائية:

1- **التداعيات:** تداعي: تهاوى ـ والحيطان انقضت وتهادمت ـ أي بليت من غير أن تسقط[6].

2- **السياسة Politics:** هي عبارة عن عملية يتم فيها جمع الأفراد حول الأهداف العامة المنشودة أثناء عملية تشكيل صنع القرار، وتتسم عموماً بصفة الإلزام[7].

3- **الاقتصاد economy:** اقتصاد: يعني قديماً فن إدارة جيدة للبيت، كما يعني الإدارة الجيدة للممتلكات الخاصة أو الدولة، الاقتصاد هدفه معرفة الظواهر المرتبطة بالإنتاج والتوزيع واستهلاك الخيرات المادية في المجتمع[8].

4- **آثارها:** الأصل. أثر: بقية الشيء، الجمع آثار وأُثور، وهو أيضاً ما بقي من رسم الشيء[9].

5- **جانب:** مصدرها ـ جنْب ـ الناحية ـ كأن تقول قعدت جنب فلان وتعني أطراف الشيء ومعالمه[10].

6- **الاجتماعية social:** مصطلح مركب (Social) وتعني اجتماعي ـ وينتهي بـ (Isme) ويعني مذهبية إذن هو تنظيم اجتماعي يهدف إلى تغليب المصلحة العامة على الخاصة [11].

سادسًا: المناهج المستخدمة:

- المنهج التاريخي: وهو المنهج الذي يقدم التاريخ والأحداث السابقة كمادة تلعب دور الدليل والبرهان وتساعد على تكوين النتائج والتي تؤدي بالضرورة الي حقائق جديدة وربط الماضي بالحاضر.[12]
- المنهج القانوني: وهو المنهج الذي يعكس علاقة علم السياسة بالقانون، ويشير أيضاً إلى ارتباط كل منهما بالأخر واعتبار السياسة فرع من فروع القانون، ومن خلاله يمكن تفسير الظواهر السياسية بانها انعكاس لطبيعة قانونية وتميل إلى حل الخلافات والصراعات بينها من خلال التشريعات المحلية أو المواثيق والمعاهدات الدولية مثل ميثاق الأمم المتحدة أو الجامعة العربية[13]

سابعاً: محاور الدراسة وعناوينها:

المبحث الأول: التداعيات السياسية والاقتصادية

أولاً: التداعيات السياسية

ثانياً: التداعيات الاقتصادية

المبحث الثانى: الاثار المترتبة على الجانب الاجتماعي

اولاً: التأثير المادي على المستوى الاجتماعي

ثانياً: التأثير المعنوي على المستوى الاجتماعي

ثامنًا: الخاتمة

تاسعًا: النتائج

عاشرًا: التوصيات

المراجع

المبحث الأول

التداعيات السياسية والاقتصادية

لعله من المناسب الإشارة إلى مصطلح (التداعيات) ومدى ملائمته في هذا السياق، كونه وكما سبق في إيضاح المفاهيم يعبر عن حالة مخادعة لحالات السقوط والانهيار، فهو يعطي صورة خاطئة لقيام البناء رغم تصدعه واقترابه من السقوط والانهيار، هذا تماماً ما تبدو عليه أغلب الأنظمة السياسية

---

[6]. كتاب المعاني الجامع، معجم عربي عربي، almany.com، 2024/6/20، 11:00.

[7]. مصطفى عبدالله خشيم، موسوعة علم السياسة، بنغازي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1425 ميلادية، ص225.

[8]. رجب بودبوس، القاموس (السياسي)، بنغازي، دار الكتب الوطنية، 1425 ميلادية، ص54

[9]. الطاهر أحمد الزاوي، مختار القاموس، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الدار العربية للكتاب، 1981، ص13.

[10]. نفس المرجع، ص115

[11]. رجب بودبوس، القاموس (السياسي)، مرجع سبق ذكره، ص24.

[12] نور الدين حتوت، منهجية البحث في العلوم السياسية، الجزائر، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2018، ص 69

[13] مصطفي عبدالله خشيم، مرجع سبق ذكره، ص 76

في دول العالم الثالث وخاصة الدول العربية مستمرة في أداء مهامها ومستقرة ظاهرياً، إلا أنها تتصدع وتتآكل من الداخل، ونحن هنا بصدد دراسة الأسباب الكامنة وراء هذا الانهيار المجتمعي مع وقف التنفيذ. والجدير بالذكر أن جدلية الدجاجة والبيضة يمكن إسقاطها تماماً على جدلية السياسة والاقتصاد، من يقود من.. هل السياسة تسير على خطى الاقتصاد أم الاقتصاد يسير على خطى السياسة، ومع تجنب الخوض عميقاً في هذه الجدلية نتفق أن الكارثة في زواج السياسة من الاقتصاد أو العكس (السلطة والمال) لأن الضحية هي فئات وشرائح وتكتلات شعبية عريضة توصف بأنها المجتمع الذي يشكل أغلبية أمام أقلية تحكمت في مفاصل الدولة السياسية والاقتصادية، وأصبحت تخدم بعضها البعض، فإذا كان ذلك كذلك فإن التشخيص يتمثل في أن أي تطورات تحصل على الصعيد السياسي والاقتصادي لابد أن يكون لها صدى على الصعيد الاجتماعي.

إذاً الواقع الاجتماعي هو الحقل الذي تنمو فيه بذور السياسة والاقتصاد، وإن أي قرارات سياسية أو اقتصادية خاطئة لابد أن يتأثر بها المحيط الاجتماعي، بهذا فإن تحسين الأوضاع الاجتماعية متوقف على نجاعة ما تمخضت عنه دوائر السياسة والاقتصاد، بهذا يمكن الوقوف على بعض التداعيات السياسية الاقتصادية التي بالضرورة تؤثر في الجانب الاجتماعي.

أولاً: التداعيات السياسية

1 - التفسخ السياسي:

ثمة ظاهرة تستهدف المجتمع في جوهر بناءه وتزيد من أزمة توزيع السلطة والأدوار السياسية، وتزيد أيضاً من الشعور بوطأة الغبن في صفوف المحرومين، تتمثل هذه الظاهرة في (الفساد السياسي) والتي قوامها استخدام السلطة من أجل تحقيق أهداف خاصة وذاتية، إنها الظاهرة التي باتت تمثل إحدى السمات التي يتسم بها سلوك الصفوات الحاكمة لأغلب دول العالم الثالث، حيث اتفق الجميع على أن الدولة ما هي إلا تركة أو كعكة أو غنيمة واجبة التقسيم ليس بالضرورة وفق معيار العدالة، بل معيار القوة والنفوذ، الأمر الذي شكل طبقات رأسمالية استقراطية مقابل طبقات أخرى تئن تحت وطأة الفقر والمطالب الهامشية التي لا تسد الرمق، كالمعاشات أو الوظائف وغيرها، والنتيجة تجذر هذه الظاهرة داخل المجتمع على النحو الذي كرس وعمق تخلفه في سائر القطاعات وعلى رأسها قطاع السياسة، الذي لم يستطيع تقديم أي حلول للمشاكل العالقة، بهذا أصبح المجتمع متذمراً من هذه الأوضاع التي جعلت من في السلطة ينهبون الثروات والتي تعد من أهم مقومات العملية التنموية، ولعل المشهد يبدو واضحاً في بلدان العالم الثالث، والتي انشغلت تماماً في معارك جانبية جوهرها (سياسي) من يحكم من، من أجدر بالسلطة، وكل لديه مبرراته وحججه، وهذا الصراع السياسي الذي لا يبدو أنه سينتهي قريباً شكل عائقاً أمام حركة المجتمع إلى الأمام، بل ساهم مساهمة مباشرة في ظهور مشكلات جديدة لم تعهدها مجتمعات العالم الثالث من قبل[14].

حيث تجد داخل تلك البلدان عشرات الأمثلة لحكام تضخمت ثرواتهم، وأضحوا في عداد الأثرياء، في الوقت الذي لاتزال فيه غالبية رعاياهم يئنون تحت وطأة الفقر، الامر الذى جعل هذه الظاهرة تتجذر في داخل تلك الدول على نحو كرس وعمق تخلف تلك البلدان.

ويعد الفساد السياسي من أخطر أنواع الفساد وأكثره انتشارا في المجتمعات النامية (العالم الثالث) بصفة عامة، حيث يتأصل في أوساط بعض المسئولين السياسيين، الذين بيدهم إبرام العقود العامة وصفقات الأسلحة، ومصادر الثروة كالنفط خاصةً، فقطاع النفط وهو أكثر القطاعات عرضة للفساد، دائما يقع تحت سلطة السياسيين الذين يحاولون الاستفادة منه بشتى الطرق والأشكال التي يتضمنها الفساد، وكما نعلم أن الفساد له أشكال مختلفة ومتنوعة يوضحها الشكل التالي:

[14]. إبراهيم محمد ونيس، الإرهاب – مفاهيم وأبعاد، بنغازي، مكتبة الفضيل، 2012، ص247.

الأنماط المختلفة للفساد (نموذج1)

المصدر: مجلة دراسات – العدد 21.

إن المعضلة في هذه الأطراف السياسية أنها لا تصطف خلف أيدلوجيا واحدة رغم أن الوطن واحد، فكيف تستقيم المعادلة بهذه الطريقة، وطن واحد وأيدولوجيات متعددة، لا تؤمن بالديمقراطية كحل يمكن الاحتكام إليه، إذاً الأفق السياسي مسدود، والمحصلة هو ما أشار إليه بعض مفكري الإسلام السياسي الأوائل هي (إمارة الغالب) وهو من استطاع أن يحسم الصراع لصالحه وليؤجل مبدأ الشورى الإسلامي أو مبدأ الديمقراطية الغربي.

هذا ويشاع أن الفساد السياسي (التفسخ السياسي) ظاهرة عالمية دائمة الوجود في الواقع، وليس من المستغرب أن تبرز حالات فساد سياسي في غاية الخطورة تعيق الديمقراطية وترتبط بانعدام الحكم الرشيد والسياسات الباطلة والفاشلة، وتردي أداء البرلمان التشريعي والحكومي، وتفشي الصراع على السلطة بدون حدود ولا قيود اخلاقية تحكم العملية السياسية[15].

فإذا كانت الإرادة السياسية تعني النظام السياسي الذي يتيح المشاركة الجماعية في التفاعل، ثم تعبر الصفوة الحاكمة عن اتجاهاته بقرارات محددة، فإن المجتمع يعاني بأكمله من الإقصاء، وأيضاً من عدم تعبير قمة النظام السياسي عن تفاعلات القاعدة، هذا ديدن اغلب دول العالم الثالث والتي استشرى فيها الفساد السياسي بشكل كبير ولعل الجدول التالي يوضح حجم الفساد من خلال دراسة قيمت الأداء السياسي واعطته درجة من عشرة درجات كالتالي:

مستويات الفساد السياسي في دول العالم الثالث (نموذج 2)

الدولة	الدرجة من 10	الدولة	الدرجة من 10
سنغافورة	9.1	زيمبابوي	4.2
هونغ كونغ	7.8	ملاوي	4.1
تشيلي	6.8	البرازيل	4.0
بتسوانا	6.1	المغرب	3.8
كوستاريكيا	5.6	فنزويلا	2.3
ماليزيا	5.3	كولمبيا	2.2
ناميبيا	5.3	السلفادور	3.6
تايوان	5.3	زامبيا	3.5
جنوب أفريقيا	5.2	تركيا	3.4
مورشيوس	5.0	غانا	3.3
تونس	5.0	المكسيك	3.3
الأردن	4.7	الفلبين	3.3
بيرو	4.5	السنغال	3.3

[15]. مجموعة باحثين، الفساد السياسي – إعادة النظر في المفهوم، جامعة بيرزيت، معهد مواطن الديمقراطية، 2024، ص15.

أورجواي	4.3	ساح العاج	3.1
كوريا الجنوبية	4.2	غواتومالا	3.1
الهند	2.9	الأرجنتين	3.0
بوليفيا	2.9	ناكراغوا	3.0
باكستان	2.7	تايلاند	3.0
أوغندا	2.6	مصر	2.9
كينيا	2.6	فيتنام	2.5
الإكوادور	2.3	أندنوسيا	2.0
الكاميرون	1.4	أورجواي	1.5

المصدر: نفس النموذج (1).

2 - الاستبداد السياسي political despotism:

الاستبداد السياسي هو نظام حكم يتميز بالسيطرة المطلقة والتحكم الشامل من قبل فرد أو مجموعة صغيرة، دون مراعاة للحقوق والحرية الأساسية، لذلك فهو يؤثر مباشرة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، ويسبب في تردي الأوضاع العامة للأفراد من خلال التدخل والسيطرة وتوجيه الاقتصاد نحو التخطيط المركزي، الذي يشرف عليه السياسيون دون خبرة أو دراية بهذا المجال[16]. ويتمثل الاستبداد في إسقاط الشرعية عن النخبة الحاكمة، عند خروجها عن السياق المطلوب لها حتى وإن كانت دستورية ومنتخبة، فهي لا تتقيد بأي قانون، ولا تعترف بأي سلطة، وأبرز مثال لذلك ما حصل في ألمانيا النازية، ألم يأتي ادولف هتلر إلى السلطة بعملية ديمقراطية وانتخابات أوصلته للسلطة، ثم تحول إلى دكتاتور جامح.

من هنا فإن أزمة الشرعية حتى وإن كانت كما وصفنا آنفاً شكلت رفضاً قاطعاً للسياسات التي تقوم بها النخبة الحاكمة نظراً لأنهم امتداد لمرحلة سابقة من الظلم والاستبداد، ومن تواصل لإصدار مخرجات سياسية غير مقبولة شعبياً، أو عندما تكون تلك السلطات غير قادرة على مواجهة المطالب التي يطرحها المجتمع، أو حين لا تكون بمقدورها التكيف مع ما يستجد من ظروف، وعدم إمكانيتها لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ذلك لأنها تركز السلطة في أيدي قلة، وتضع العراقيل أمام تداولها، وهذه مجتمعة يمكن أن تفقد السلطة القائمة شرعيتها، كما تجعل الجماهير تتوق إلى التغيير عسى أن يكون من شأنه تحسين الأوضاع المتردية، ولا شك في أن انهيار الدولة وانفلات الأمور الأمنية فيها ناتج في كثير من الأحيان عن وجود انقسامات وصراعات بين السلطة الحاكمة في ما بينها، كما أن تمزق النخب ذو علاقة وثيقة بالاختلاف والتباين في طريقة إدارة الدولة، ولجوء فئة من النخبة لفرض إرادتها السياسية ما هو إلا تسريع لعملية الانهيار والسقوط[17]. فالاستبداد قضية سياسية يستشعر أكثرنا آلامها، وهو صفة لحكومة مطلقة العنان، تتصرف كما تشاء، وتتعدد أشكاله بين الغلبة والوراثة وهو ضد الحرية، وتسد أبواب المشاركة في إدارة شؤون الحياة وهو حالة مركبة تنعكس على المجتمع والدولة والاقتصاد، لذلك فإن التداعيات السياسية يقف الاستبداد على رأس الهرم فيها، ليحدد علاقة مؤسسات المجتمع وفقاً لمصالحه الضيقة، الأمر الذي يؤثر سلباً على كل المستويات الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية.

ولعل أهم التأثيرات وأكثرها فداحة تلك التي تلخصت في دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع، وما أقترن به من تحسن في مستوي المعيشة لدي بعض الأفراد، ولكنها لم تقترن بتحسن أساليب الحكم، ولم يصحبها تطور نحو الديمقراطية، وعلى العكس من ذلك فقد اقترنت بإجراءات ضد الديمقراطية وعلي طول الخط ولعل أهمها:

1. إلغاء الدساتير.
2. انعدام المشاركة السياسية تماماً.

[16]. حامد عبدالحسين الجبوري، الاستبداد يحطم الاقتصاد، مركز الفرات للتنمية، العراق، 2024، ص5.
[17]. أحمد وجدان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الدار الجامعية، 2003، ص67.

3. حل البرلمانات.
4. الحكم بموجب قانون الطوارئ.
5. إلغاء الأحزاب والتضييق عليها.
6. محاصرة المجتمع المدني وتقييد صلاحياته.
7. الانفراد بالقرار السياسي.
8. غياب مؤسسات الدولة.
9. القمع السياسي.
10. تخطيط مركزي موجه[18]

ولعل هذا الجدول يبين مدي خطورة الاستبداد على الواقع الإنساني المجتمعي.

نموذج رقم (3) يبين نتائج الاستبداد السياسي في المجتمع.

مجالات الضرر	النتائج المباشرة	الابعاد الاستراتيجية	النتيجة النهائية
العقل والتفكير	كبت الافكار ووأد الابداع والابتكار	فساد الانسان وضياع الدين	وقف العمران وخراب الدولة
العلم والتكنولوجيا	فتور الباحثين والتوقف عن انتاج المعرفة		
القيم والاخلاق	انتشار وسيادة الفساد وغياب الاخلاق		
الثقافة	التحول الى ثقافة الاستبداد وخدمته		
الاجتماع	تفكك المجتمع والصراع البينى		
الانتاج والاقتصاد	ضعف الانتاج كما وكيفا ونمو الاستهلاك	ضعف الناتج المحلى والميزان التجارى والنمو الاقتصادى والتحول الى الاستيراد والتبعية	
الامن والجيش	التحول الى حماية النظام بدلا من حماية الشعب		
العلاقات والسياسة	ضعف قوة وإرادة الدولة والتحول الى التبعية		

المصدر: إبراهيم الديب، مجلة قضايا وآراء، مقال المخاطر الإستراتيجية للاستبداد.

بهذا نصل إلى إن الاستبداد لا يجابه إلا بالنصح المفاهيمي، وإن هذه الظاهرة هي مأساة بشرية أرقت الأمم الغابرة والحاضرة، وهي حديث عن جاهلية سياسية قائمة على أركان التخلف والفقر والظلم والجهل، فالاستبداد السياسي هو أصل شقاء الأمم وتعطل حركة حياتها الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ونعتقد أن كل التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مردها إلى هذه الظاهرة المقيتة التي ابتليت بها الشعوب[19].

ثانياً: التداعيات الاقتصادية

1 - التفاوت الطبقي وسوء توزيع الثورة:

إن العنصر الاقتصادي يعتبر من أهم العناصر المسئولة عن الصراع، وقد اعتمد كارل ماركوس في نظريته الاشتراكية على هذا المبدأ في تفسير حركة التاريخ، فمنذ أقدم العصور حتى يومنا هذا تميزت المجتمعات بالعوز أو الندرة، أي أن الموارد المتوفرة تكون أقل من الحاجات التي تلبيها، كأن العوز يولد التفاوت، فبعض الفئات أو الطبقات تستطيع أن تنال كل ما ترغب فيه، بينما تعاني طبقات أخرى أو فئات أخرى حرماناً ما، يقل أو يزيد، وهكذا وجد أناس يتمتعون بامتيازات وأناس يعانون اضطهادات، وبين هؤلاء وهؤلاء، يولد تفاوتاً وصراعاً أساسياً داخل المجتمع، الأمر الذي يزعزع أركان المجتمع

[18]. أماني قنديل، الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني في العالم العربي، كتاب الديمقراطية، العدد الثاني، 1992، ص52.
[19]. حرز الله محمد لخضر، صناعة الاستبداد وحقيقة الاستعباد، مدونة الجزيرة الإخبارية، بتاريخ 2020/6/1.

واستقراره، فالمستفيدون يكافحون في سبيل الحفاظ على امتيازاتهم، وبالعودة إلى منهج التحليل في تفسير طبيعة هذا الصراع نجد أنه عائد إلى سياسات اقتصادية مطروحة قاصرة عن خلق نوع من التوازن داخل المجتمع، وإجهاض عملية التشكل الطبقي داخله، فالثروة تتجه إلى خزائن القلة بآليات مختلفة ومتفاوتة، وفي ذات الوقت تحرم منها فئات وشرائح أخرى، فالرشوة والعمولة والاختلاس، واستغلال المراكز لنيل مزايا من العطاءات الكبرى والمشاريع الضخمة للدولة، كل هذا من شأنه أن يخلق نوع من الطبقية.[20]

وعوداً على بدء فإن كل ما يحصل من تردي في الأوضاع الاجتماعية وإحباط عام يشعر به الجميع مرده إلى قرارات اقتصادية خاطئة قد تكون اتخذت أو أنه كان يجب أن تتخذ ولم يحصل ذلك، وهذا كان سبباً وجيهاً في هجوم فئات من المجتمع لانتزاع مصالحها، ولم تكلف نفسها عناء الانتظار، وذلك لعدم ثقتها في صدور مخرجات اقتصادية منصفة من المستويات الأعلى للدولة، بينما وقفت فئة أخرى من المجتمع بوازع من الدين والأخلاق والقيم، تنتظر في من يكبح جماح هذا الشر المسيطر دون طائل، ومن المقدر أن مع مرور الوقت سيتكون نوع من الخلل في البنية الاجتماعية من ناحية التفاوت بين من يملك ومن لا يملك، لاسيما وأن لعبة الأرقام تغيرت كثيراً، فحلت الآلاف مكان العشرات، والملايين بدل المئات، وهكذا أصبح التداول التجاري يبدأ من مئات الألوف، ولا يقف عند الملايين أمام فئة مسئولة عن هذه النقلة النوعية في فترة زمنية قصيرة، وفئة تقف مذهولة أمام هذا الارتفاع الخيالي للأشياء، وشعورها بحجم الهوة بينها وبين طموحاتها المتواضعة، وهكذا تحول المجتمع إلى مجتمع طبقي ناتج عن سوء توزيع الثورة، وقرارات اقتصادية غير مدروسة تعني بحل مشاكل انية دون النظر إلى مصلحة الدولة في المدى البعيد.

ولا جدال في إن أهم العوامل الحاسمة التي تؤدي إلي التفاوت الطبقي في الجماعات الحديثة هو العامل الاقتصادي، وما يتحصل عليه الأفراد في صورة حصص ومدي توزيع هذه الحصص بعدالة كافية تضمن توزيع عادل للثروة، وبناء عليه فالأحوال الاقتصادية في الأغلب هي التي تحدد نوع التعليم الذي يمكن أن يتلقاه المرء، كما يتحدد تبعا لذلك نطاق المهن الميسرة له، والمهنة بدورها دليل بيّن علي أسلوب الفرد في الحياة، ومركزه الاجتماعي، بل أن الغني والفقير هو حكم نسبي متوقف علي الطبقة، فنحن نحكم علي الشخص بأنه فقير إذا لم يستطع العيش بمستوي طبقته، وبأنه غني إذا كان مستوي معيشته أرفع منها، وهكذا تكون الطبقات متوقفة علي المركز الاقتصادي الذي يتدهور إذا لم يخضع لعدالة التوزيع، أي أن السلطات الحاكمة تكون علي قدر عالي من النزاهة والمصداقية في طرح المشاريع الاقتصادية التي من شأنها أن ترفع من مستوي الأفراد وتحقق طموحاتهم المادية، ولعل هذا يؤكد أهمية الوقوف عند الطبقة الاجتماعية ليس بمجرد إنها طبقة، بل بقدر ما هو في الاعتبارات السياسية والاقتصادية، فالطبقات ليس جماعات قائمة بالفعل بل هي جماعات ممكنة الوجود.[21]

لطالما أثار موضوع توزيع الثروة ضمن الدولة جدلاً كبيرًا، ولطالما كانت هذه المسألة سبب لتحركات شعبية في كثير من البلدان اتخذت أشكالا مختلفة ومآلات مختلفة، هذا لأن التوزيع العادل للثروة ارتبط عبر التاريخ بوجود نظم اقتصادية وقانونية، فمن غير الممكن أن يتم التوزيع العادل للثروات ضمن المجتمع الواحد إلا بوجود نظم اقتصادية قانونية داعمة وضامنة ومقبولة اجتماعيا واللبنة الأساسية للتوزيع العادل للثروة هو التبادل المتوازن بين الأفراد والذي يعتبر بدوره من أهم عناصر تحريك الثروة في النظام الاجتماعي علي عكس الاحتكار، والمحاباة والاستثمارات المغلقة بطابع القانون والمشتملة علي قنوات سرية للتربح تتصل مع السلطة الحاكمة وسماسرتها وهذا يعني أن توزيع الثروة يتم بتوزيع الدخل القومي في جميع وسائل الإنتاج وعائدات القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية والتجارية العامة في الدولة الواحدة علي رعاياها بالشكل الذي يضمن ويؤمن لهم معيشة متوازنة، وتكفل دساتير الدول هذا الحق، وهذا يختلف عن مفهوم إعادة توزيع الثروة الذي يعني اقتطاع جزء من أموال الأغنياء وردها إلي الفقراء في محاولة من أجل تضييق الفجوة بين الشريحتين.

وعلي أي حال فإن سوء توزيع الثروة شكل دائما معيارًا مهماً لدي الدول والشعوب في تحديد مدي عدالة ما تقدمه من سياسات اقتصادية، وقد تنبه العالم إلى هذا منذ مائة عام وقدم معيارا دقيقاً لقياس

[20]. محمد نصر مهنا، في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1989، ص386.
[21]. موريس جنزبرج، علم الاجتماع، ترجمة فؤاد زكريا، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2017، ص102.

التوزيع العادل للثروة من عدمه والذي قدمه العالم الإيطالي كورادو جيني، وحدد فيه طريقة قياس توزيع الدخل بين الأفراد نموذج (4)

نموذج (4): مقياس جيني لقياس توزيع الدخل القومي

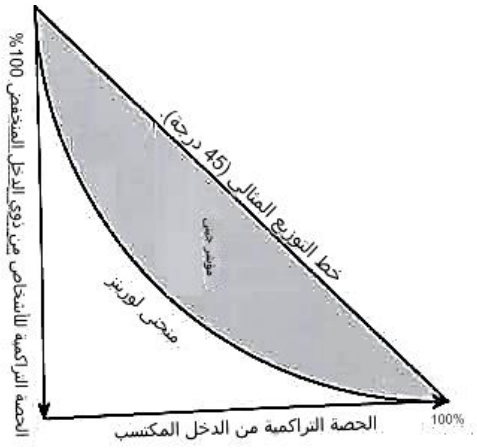

المصدر: كتاب نمو الاقتصاد العالمي البيرت بيري & جون سيروكس.

تعتمد فكرة معامل "جيني" على حساب المساحة المحصورة بين منحني "لورنز" وبين خط المساواة، وينحصر المؤشر بين الصفر والواحد صحيح (يمكن أن ينحصر بين صفر و100 للقياس بالنسبة المئوية).

هذا ويشير الصفر إلى المساواة الكاملة في توزيع الدخل لجميع أفراد المجتمع، بينما يشير الرقم واحد إلى عدم المساواة التامة في توزيع الدخل، وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله، وبالتالي كلما ما كانت قيمة المعامل صغيرة كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.[22]

وباستخدام هذا المقياس "جيني" من الممكن الوقوف على حجم الخلل الذي شاب ميزان العدالة في توزيع الثروة عالمياً، وذلك بالنظر إلى التفاوت الكبير الذي يظهر في هذه النماذج العالمية والجداول تبين ذلك نموذج " 5، 6 ":

نموذج (5): توزيع الثروات في العالم حسب المناطق سنة 2002

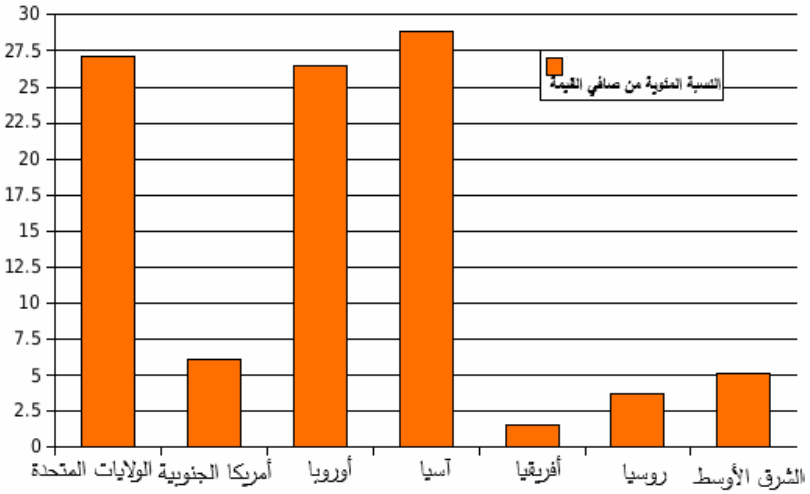

المصدر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

[22] .Albert Berry and John Serieux, Riding the Elphauts: the Evolation of world Economic, Serievx, September , 2006 , P27.

نموذج (6): توزيع الثروة حول العالم حسب المناطق.

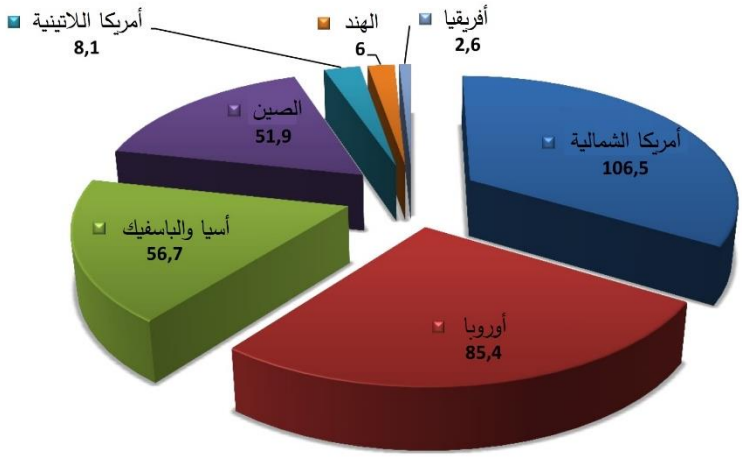

المصدر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

2 - الافتقار إلى التخطيط والفشل الحكومي:

لعل عالمنا العربي وهو جزء من العالم الثالث من أكثر النماذج الواقعة تحت طائلة هذا الوصف من الفشل والافتقار لخطط ناجحة، فدولنا لها رصيد كبير من المحاولات الفاشلة في إمكانية النهوض بشعوبها وتخطي الأزمات، التي أدت إلى تفاقم الأوضاع الداخلية وانحرافها نحو مسالك غير محمودة العواقب، فالشعوب تقاوم سياسات حكومية فاشلة بغية تغييرها، وسلطة تقام من أجل البقاء على سدة الحكم والاستمرار رغم إفلاسها الكامل، بل وتقديم خطط غير مدروسة وعقيمة، أدت إلى تدنى ملحوظ على مستوى الاكتفاء الذاتي، مما حتم على هذه الدول الاعتماد المتزايد على الغرب للحصول على الغذاء وباقي متطلبات الاستمرار، سواء في شكل صفقات تجارية أو معونات تعمل على شل الإرادة السياسية، ومنعها من التبلور، والحيلولة بين السلطة والمجتمع في خلق أي نوع من التوافق.

وحقيقة الأمر تؤكد، أن العالم الثالث ابتلي بحكومات عاجزة عن مجاراة التطور الدولي، فوتيرة الاقتصاد المتسارعة والتقلبات في سعر الصرف، ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة، جعلت القائمين على السلطة ضائعون بين التفكير في معالجة هذه الأمور أو التفكير في استغلال الوقت والإمكانيات لتثبيت عروشها، والتي تستحوذ على جل التفكير، وبدلاً من التكيف مع الإخفاقات الناجمة عن التخطيط المركزي، اختارت السلطة أفكار سيئة وطبقتها بأسوأ الطرق، فولدت بذلك عطلاً في صندوق تروس الاقتصاد، فإذا كانت التداعيات السياسية قد صنعت إخفاقاً في معظم أطراف الدولة، فإن سوء التخطيط الاقتصادي صنع الإخفاق في بقيته.

لذلك أن التخطيط السليم والنجاح الحكومي في رسم سياسيات واستراتيجيات دقيقة ومدروسة، لا شك في إنه السبيل الوحيد للخروج بالمجتمع من دوائر التخلف وقد حاولت دول العالم الثالث أن تهتم بهذا الامر "التخطيط" اهتماماً بالغاً، ومن المعروف أن دول العالم الثالث من أغني الأقاليم في العالم لتوفرها على أنواع عديدة من الموارد الطبيعية على غرار النفط والفوسفات والذهب.. الخ، إلا أن ذلك لم يمنعها من الوقوع في الفشل، إذ أن هذه الوفرة صاحبها سوء التسيير والاستغلال الأمثل لهذه الثروات، إضافة إلى التبعية لدول استعمارية لم تتخلي عن استغلال مستعمراتها واستنزاف ثرواتها، بحجة عدم امتلاكها التكنولوجيا والخبرة الكافية، إلى جانب غياب سياسيات اقتصادية ناجحة، دون أن ننسى غياب التخطيط الاستراتيجي وعجز الدول عن تقديم الخدمات لمواطنيها.[23]

[23]. عائشة بوكليخة، الدولة الفاشلة وتداعياتها على الأمن في المتوسط (الحالة الليبية)، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص167.

إن الكثير من الدول في العالم الثالث أهملت اعتمادها في الاقتصاد علي التخطيط الإنتاجي وبالغت في الاهتمام بأشياء جانبية، مما أدي إلي تضخم أجهزة الدولة وارتفاع تكاليفها وتحمّلها أعباء مادية وقيودا إدارية وأضعفت من القدرة الإنتاجية وكبلتها، بحيث لم تكن السياسات الاقتصادية منسجمة مع روح السياسة التنموية للبلدان حتى تحقق توسعا في الطاقات الإنتاجية وتخلق آثاراً إيجابية مرافقة لعملية التنمية ككل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وحيث أدي التنافر الذي حدث بين روح السياسة التنموية واجراءات السياسية الاقتصادية إلي اختلال التوازن في المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن هنا يمكن الإشارة إلي بعض الإشكاليات المتعلقة بالجانب الاقتصادي:

1. تبيعة اقتصاديات بلدان العالم الثالث إلي الاقتصاد العالمي.
2. بطء عملية التنمية الاقتصادية وغياب التنمية الشاملة والتنسيق بين البلدان المتخلفة واتخاذها طابعا قطريا.
3. توظيف رؤوس الأموال الوطنية وتهريبها إلى الخارج، إذ تشير الإحصائيات إلى ما يزيد عن 800 مليار من أموال الدول العربية كمثال موظفة في الخارج، وإن مقابل كل 1 دولار يوظف داخل هذه الدول يوظف 75 دولار مقابله في الدول المتقدمة الأمر الذي يؤدي إلي حرمان الاقتصاد العربي من أموال طائلة.
4. فشل البرامج التنموية في معظم دول العالم الثالث ولا تخفي آثار ذلك على العمل التنموي بجميع أوجهها الأخلاقية والاقتصادية والسياسية.[24]

وبناءً عليه إذا ما تناولنا التحولات الاقتصادية على الصعيد الدولي، فإنه لا مفر من الحديث عن الآثار السلبية الجانبية لها على التنمية والتخطيط الاقتصادي في العالم الثالث (المتخلف)، إذا في ظل مختلف مظاهر تلك التحولات فإن من النتائج مجموعة آثار على صعيد ذلك، يمكن أن نذكر أهمها:

- إن برامج ما يسمي بالإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية التي طبقتها عديد من الدول المتخلفة والتي تمثلت في تحول فعال في استراتيجية التنمية من استراتيجية منغلقة إلى الداخل إلى استراتيجيات منفتحة على الخارج في اتجاه التكامل مع بقية دول العالم، جسدت تحولاً مهماً في سياسات التنمية في البلدان المتخلفة.
- لقد أصبح الاندماج بالاقتصاد العالمي هدفاً من أهداف السياسة الاقتصادية وليس أداة لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي والمساواة والاستقرار السياسي والاجتماعي، وبذلك انصرف الاهتمام في كثير من البلدان المتخلفة بعيدا عن اساسيات التنمية الاقتصادية.
- تخلي الحكومات عن مسؤوليات التنمية تبعا لتصفية القطاع العام تماشياً مع شروط البنك الدولي والصندوق الدولي مما أفرز فراغا تنمويا يملأه القطاع الخاص الغير مؤهل لتلك المهمة.
- بسبب الفشل في طرح سياسات اقتصادية عادلة تم تهميش دور التخطيط بعد أن أصبح دور الحكومات مقتصراً فقط على الإشراف أو التوجيه عن بعد، وبالتالي غابت الأدوات الفعالة لتنفيذ الخطط التنموية.
- إن مفهوم التنمية البشرية لم يترجم سوي الأوهام والمزيد من الفشل والعجز في إصلاح نظم التعليم والصحة، إلى جانب العجز عن مقاومة الفقر والتفاوت الكبير في توزيع الدخل والثروة[25].

وأخيراً فإن الحكومة ملزمة للبحث عن سبل النجاح واستخدام وسائل عصرية حديثة لضمان مرور مخططاتها الاقتصادية واتباع سبل علمية في التخطيط ولعل من أقرب النماذج المتاحة هذا الجدول رقم (7) والذي يبين الخطوات الواجب اتباعها عند الولوج لمرحلة من التخطيط السليم والناجح:

---

[24]. منير الحمش، الاقتصاد السياسي للفساد، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 328، يونيو 2006، ص60.

[25]. رابح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، رسالة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص177.

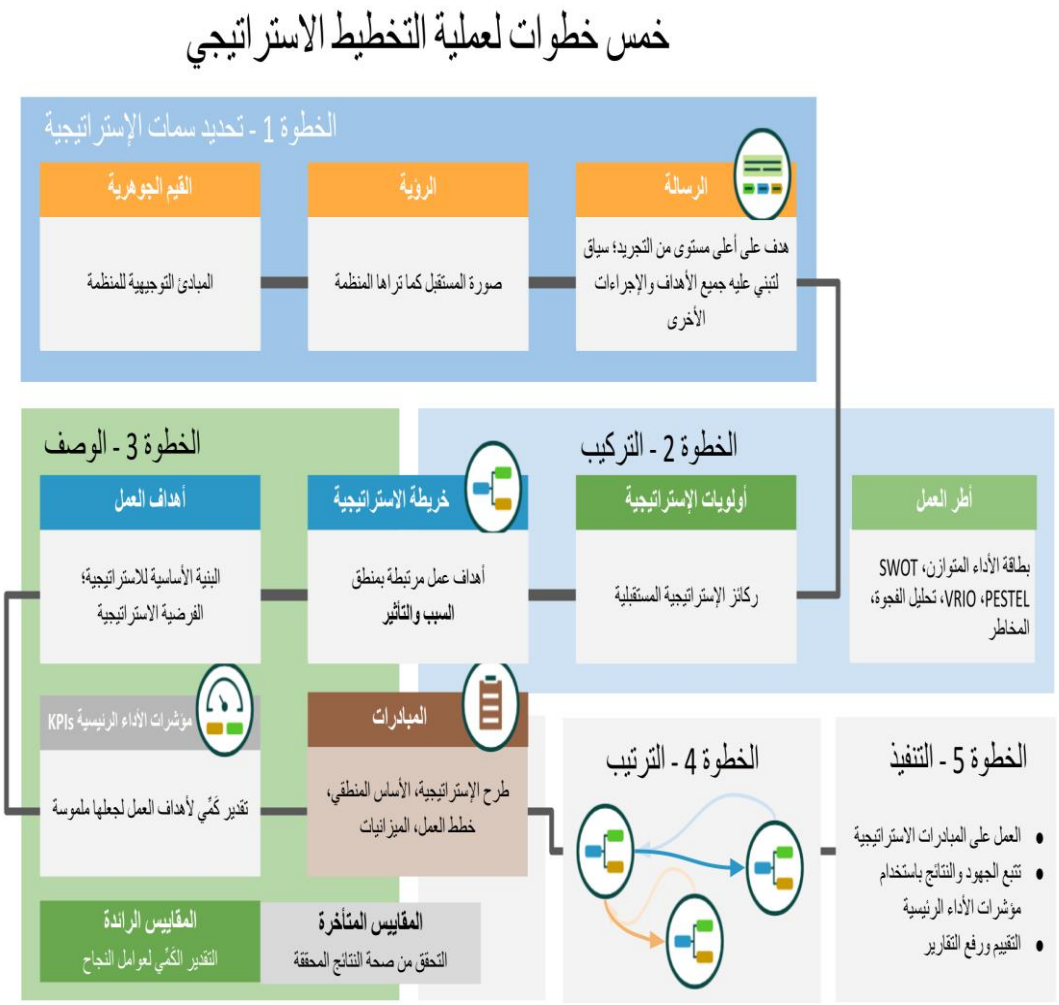

المصدر: الموقع الإلكتروني/ عملية التخطيط الاستراتيجي- المهمة، الأولويات، الأهداف، مؤشرات الأداء الرئيسية، المبادرات – https://bsedesigner.com

الفصل الثاني
نتائج التداعيات السياسية والاقتصادية وأثارها على الجانب الاجتماعي

تعاني بعض المجتمعات للأسف من فقدان الإرادة، فهي لا تمتلك الإرادة للتغيير، والدليل أن زعماءها في الغالب يعبرون عن توجهاتهم الشخصية او الحزبية، فإذا كانت الإرادة تعني النظام السياسي وما يعبر عنه، ثم لا يفتح الباب للتفاعل الاجتماعي والمشاركة في اتخاذ القرار، إذاً هو مجتمع مغيب تماماً.

وفي كثير من الأحيان تتجاوز قوة وفاعلية القوى الاجتماعية المختلفة قوة وفاعلية النظام القائم، فنجد أن الفرد داخل المجتمع إما أن يكون انتماؤه انتهازياً يرتبط بقوة اجتماعية كالقبيلة مثلاً أو دينية كالطائفة أو قومية أو غيرها، ويحصل ذلك عندما لا يتكيف مع النظام القائم وإفرازاته السياسية والاقتصادية، بذلك يصبح هامشي الانتماء لا يدين بالولاء للوطن الذي يعيش فيه، بل ينصب ولاءه إلى كيانات أخرى تبدو أكثر قناعة من تلك القائمة على رأس الدولة.

وهذا النوع من الخلل من شأنه أن يولد الكثير من الأمراض الاجتماعية التي تصدع رأس السلطة قبل المجتمع الذي تبرز فيه، فهذه الأمراض قد تحوَل دون برامج وخطط السلطة وتطبيقها على الواقع، وقد تجهض كل المحاولات حتى وإن كانت باسم تقديم حلول المشكلات، ويتردى الواقع الاجتماعي من

جميع الجوانب المادية والمعنوية، وتصل الأمور إلى درجة القطيعة مع كل ما هو رسمي أو نظامي ورفض الانسياب الطبيعي للقرارات، المعروف من أنها من أعلى قمة الهرم إلى أسفله وهي القاعدة.

ونحن هنا وفي هذا المقام نحاول لمس بعض القضايا الاجتماعية الناجمة عن السلوك السياسي والاقتصادي الخاطئ والمسئول عن ظهورها بين أفراد المجتمع.

أ - الجانب الاجتماعي المادي:

- البطالة:

البطالة لا تحصل في فراغ، أو أنها تحصل في المستويات العليا من الدولة، ولكنها تحصل في القاعدة العريضة للمجتمع، وهى ناتجة عن الممارسات السياسية والاقتصادية التي جانبها الصواب في برامجها، الأمر الذي أدى إلى ظهور تكتلات اجتماعية عاطلة عن العمل، وخاصة في شريحة الشباب، الذي عجز عن إشباع حاجاته الأساسية، الأمر الذي يجعله عاجزاً عن تطوير قدراته، وبهذا يتحول الشباب من طاقة إيجابية إلى عبء يعوق انطلاق المجتمع، فهو ينظر إلى معنى الوطن والمواطنة بنظرة التساؤل، فالوطن في تحديده الأساسي والمباشر ليس إلا سكناً وملبساً ومأكلاً، وطموحاً لإشباع الحاجات الأساسية للإنسان، فكلما تحقق هذا الإشباع كلما تأكدت معاني تقديس المجتمع، وتعمقت مشاعر الانتماء له والاستقرار بداخله، ومن ثم العمل على رقيه، لأن الإسهام في ترقية المجتمع له أساسه في إشباع وتحقيق الذات، وإذا ما اختل هذا الميزان فإن شريحة الشباب أمام مجموعة من الخيارات أولها أنه يصبح رافضاً للمجتمع محاولاً الانتقام منه واستنزافه، وذلك من خلال التحول إلى سلوكيات منحرفة انحرافاً إجرامياً، أو بممارسة السلوك الانتهازي الذي يرى في الغايات الخاصة أهدافاً واجبة التحقيق مع الإيمان باستخدام أية وسائل قد تجسد له هذه الغايات، فالغاية تبرر الوسيلة، ولعل هذا ما تجسد في الواقع الاجتماعي بصورة واضحة.

وقد تفاقمت نسبة البطالة في الكثير من دول العالم نتيجة الاخفاقات السياسية والاقتصادية، الأمر الذي أدي إلي تردي الأوضاع الاجتماعية والتي تمثل الانعكاس الحقيقي للفشل والنجاح، ولعل الدول العربية هي أحد فضاءات العالم الثالث والتي مثلت البطالة فيها نسبة لا يستهان بها، وحسب تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية، صدر عام 2004، قدّرت نسبة البطالة في الدول العربية ما بين 15% – 20%، وكان تقرير منظمة العمل الدولية قد ذكر في عام 2003 أن متوسط نسبة البطالة في العالم وصل إلي 6.2% بينما بلغت النسبة في العالم العربي في العام نفسه 12.2%، وتتزايد سنوياً بمعدل 3%، ما يجعل هذه القضية من أكبر التحديات التي تواجه الدول العربية.[26]

ويتضح من الجداول التالية نسبة البطالة في بعض الدول العربية نموذج (8،9)

تطور معدلات البطالة في بعض الدول العربية: نموذج رقم (8).

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011
الأردن	%13.1	%12.7	%12.9	%12.5	%12.9
البحرين	%4.0	%4.0	%4.0	%3.8	%3.7
تونس	%12.4	%12.4	%13.3	%13.0	%18.9
الجزائر	%13.8	%11.3	%10.2	%10.0	%9.8
سورية	%9.2	%10.9	%8.5	%8.6	%14.9
فلسطين	%21.5	%21.6	%21.5	%26.6	%26.6
مصر	%8.9	%8.7	%9.4	%8.9	%11.9
المغرب	%9.8	%9.6	%9.1	%9.1	%8.9
اليمن	%15.3	%15.0	%14.6	%14.3	%18.0

[26]. موسي كمال الدين عبد الغني، الحل الإسلامي لمشكلة البطالة، الإسكندرية، دار الوفاء، 2004، ص21.

نموذج رقم (9)

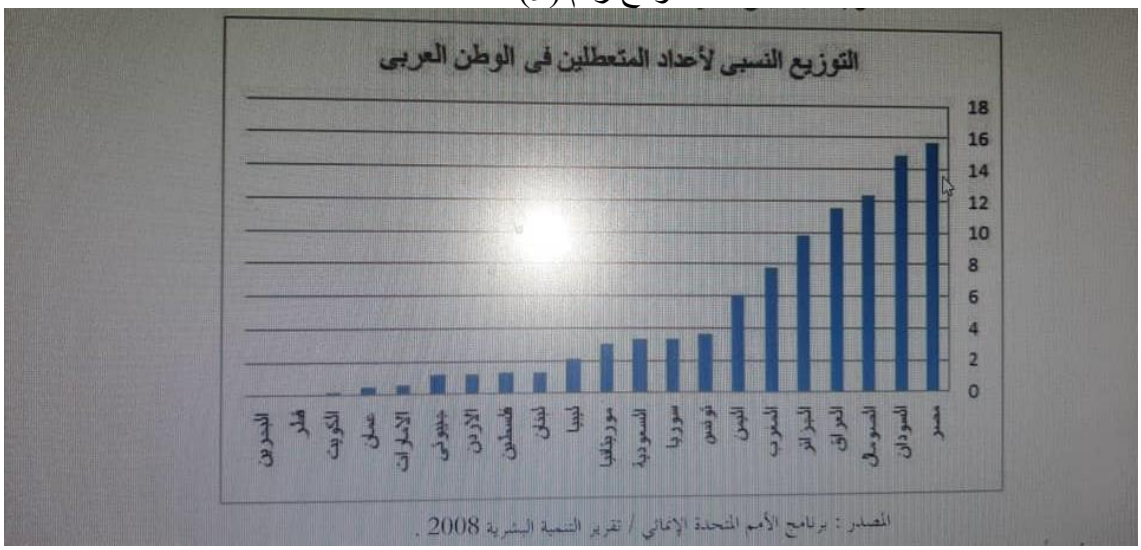

مصدر النموذجين: من إعداد الباحث بناء على تقارير التنمية البشرية في برامج الأمم المتحدة للأعوام (2011,2010,2009,2008,2007)

ولكننا هنا لا نناقش البطالة كمفهوم مستقل، بل نناقشها كظاهرة تعبر عن سوء العلاقات الاجتماعية، وكوجه آخر لسوء توزيع أو تقسيم العمل وسوء توزيع الدخل والثروة، والفساد والاستبداد السياسي وغيرها من التداعيات ولعل المقام مناسب لنلخص أهم التداعيات الاجتماعية الناجمة عن البطالة وهي كالتالي:

1. تقود البطالة بعض الأشخاص للقيام بأعمال غير شرعية لإعالة أنفسهم وأسرهم فوقت البطالة نفسه ربما يقود بعض الأشخاص لارتكاب جرائم، فالبطالة تؤدي لنشوء إحباط نفسي سيء لدي العاطل وتخلق لديه جو نفسي مضطرب.
2. تقود البطالة إلى التخلف الاجتماعي، الناجم عن عدم القدرة على إشباع الحاجات الأسرية الضرورية (الصحة – التعليم – الغذاء – الكساء... الخ).
3. تقود إلى فقدان المجتمع قوته البشرية وتراجع النسمة السكانية الناتجة عن عزوف الشباب عن الزواج مما يرفع معدلات العنوسة لدي النساء وانتشار الفاحشة والفساد الأخلاقي.[27]
4. تقود إلى هجرة العقول والكفاءات إلى الخارج نتيجة اليأس من الانتظار على قائمة العاطلين عن العمل لدي أرشيف الدولة.
5. اختلال التفاعلات والعلاقات الاجتماعية بين الأشخاص، كما تقل المبادرة نحو الأعمال الخيرية التطوعية.
6. ارتفاع نسبة الأمراض النفسية الناتجة عن الاكتئاب والركود والتفكير في الإدمان والانتحار وغيرها من الأزمات.

نستنتج من كل ما سلف أن البطالة ما زالت تشكل مصدر قلق اجتماعي حقيقي في واقع شعوب العالم الثالث، لأنها تمثل انتهاكا حقيقا للفرد، ومؤشراً على أن البناء الاجتماعي بأنظمته المختلفة يعاني من ضعف بنيوي وأن الدول ومؤسساتها المعنية غير جادة بوضع آلية للتعامل مع نتائج هذه المشكلة، خاصة إذا كانت هناك تأكيدات أن البطالة هي نتاج سياسات الدولة الفاشلة سياسيا واقتصادياً ولزاماً علي الدولة البحث عن سبل الخلاص من هذه المشكلة بالتطوير في اليات الدولة علي كل المستويات.[28]

[27]. رحيمي عيسى وآخرون، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وأثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، الجزائر، عدد 00، لسنة 2018، ص149.

[28]. نعيم حسين كزار البديري، مشكلة البطالة وأثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، العراق، المجلد 23، العدد 2، سنة 2015، ص740.

- **الفقر:**

إن الفقر والجوع قد وصل إلى أرقام قياسية لا يمكن تخيلها، فهناك مليار وثلاثمائة مليون شخص في العالم يعيشون في فقر مدقع، بدخل أقل من دولار واحد في اليوم، وقد وصفته الأمم المتحدة في تقريرها الإنمائي بالفضيحة، وكل هذا ناجم عن سياسات اقتصادية دولية ظالمة تركزت فيها الثروة عند قلة من الرأسماليين لا يشكلون 6% من سكان العالم، ولكنهم يستهلكون 55% من الثروات الطبيعية الموجودة، إذاً الفقر يعد العدو الأول للمجتمع لما له من تداعيات خطيرة، على الفرد والأسرة، لأنه يدفع الفرد للبحث المضني والمستمر لتوفير متطلبات العيش الرئيسية من مأكل وملبس، ودواء وغيرها، الأمر الذي يدفعه بعيداً عن التفكير في القيم الاجتماعية الأسمى، والمشاركة في صياغتها، فهو بالكاد يتحصل على لقمة العيش، فكيف يطلب منه المشاركة والحضور للدوائر الانتخابية والمؤتمرات وغيرها من وسائل ربط الفرد بمجتمعه، بل أن النتيجة حتمية في مثل هذه الأحوال، النتيجة فرد هامشي سلبي منكفئ على نفسه منشغل تماماً في تأمين قوته، وجل تفكيره منصب لليوم التالي وكيف سيمر، وبالتالي انتشار الفقر في الأوساط الشعبية الواسعة، يولد فئات خارج النطاق الاجتماعي تعيش في عشوائيات لا تتحصل على الخدمات اللازمة، ولا التأمين الصحي وهي بذلك غير مؤهلة لأن تنخرط في أي مشاركة لبناء أو تطوير الواقع المحيط بها، وازدياد دائرة الفقر مربوط طردياً بزيادة نسبة المهمشين، ومربوط أيضاً وطردياً بفشل الدولة في طرح خطط ناجحة لاستيعاب هؤلاء المهمشين، إذاً المحصلة النهائية هي أن تتحول القطاعات الاجتماعية إلى وحدات مفككة تائهة عاجزة عن التعبير عن واقعها نتيجة انعدام الثقافة اللازمة لذلك، وقلة التعليم والتدهور الصحي وغيره من الآفات المصاحبة لمعضلة الفقر.[29]

والمشكلة ان اغلب الدول لم تنظر إلى هذه المشكلة وفق خطة تنموية شاملة، ومتكاملة لمعالجتها، بل قدمت حلول متذبذبة وفردية وقاصرة، وكانت كل الحلول للمشاكل المستعصية فورية وعاجلة لتفادي ردة فعل معنية أو متوقعة، والجدير بها أن تقدم حلول استباقية للواقع الاجتماعي، فكلنا يعلم أن البنية التحتية مثل الإسكان والمرافق، والمؤسسات التعليمية والصحية، تسبق الإنسان، فالخطط المدروسة والدقيقة من شأنها أن تتوقع عدد السكان في بحر عقد أو عقدين، وتكون جاهزة لاستقبال هذه الزيادة في التعداد السكاني، لخلق نوع من التوازن الديمغرافي، إلا أن الواقع الحالي ازداد سوءً، فعندما كنا نعيب على الدولة طرح خطط اقتصادية فاشلة، أصبحت الدولة لا تقدم أي خطط، الأمر الذي تفاقمت في ظله الأوضاع الاجتماعية وزادت دائرة الفقر والتهميش، والمسئول الأول والأخير هو الدولة، وعجزها عن مجاراة المستجدات والتطورات، وهذه كلها تنذر بانهيار كامل للواقع الاجتماعي المنهار أصلاً.

هذا وقد عقدت هيئة الأمم المتحدة في سبتمبر 2000م قمة ما سمَي بالألفية الثالثة، حيث التزمت 189 دولة عضو في الأمم المتحدة بالعمل على تحقيق عالم يعطى أكبر أولوية للقضاء على الفقر والذى يظهر انه تفاقم كما يبين نموذج (10) لاحقاً، هذا وقام بالتوقيع على إعلان الألفية 147 رئيس دولة، حيث تم تمرير هذا الإعلان بالإجماع، إذ تمثّلت الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة عن هذا الإعلان والاتفاقيات والقرارات التي تّم التوصل إليها في المؤتمرات العالمية التي نظمتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في التسعينيات من القرن الماضي، وركّزت الأهداف الإنمائية لهذه للألفية على جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق تحسينات مهمة وملموسة في حياة المجتمعات الإنسانية بحلول سنة 2015م. وقد حددّت هذه الأهداف مقاصد ومعايير لقياس النتائج ليس فقط للبلدان النامية، بل أيضاً للبلدان الغنية التي تساعد في تمويل برامج التنمية، وكذلك المؤسسات المتعددة الأطراف التي تساعد البلدان على تنفيذ هذه البرامج، وتعتبر الأهداف الإنمائية للألفية الواردة أدناه مرشداً لجهود كافة المنظمات الفعليّة العاملة في مجال التنمية، وقد قُبلت بصورة عامة كإطار لقياس التقدم المحرز على صعيد التنمية، ومن أهم تلك الأهداف:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل.
- تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة.
- تحسين صحة الأمهات، وتخفيض معدل وفيات الأطفال.

[29]. إبراهيم محمد ونيس، الإرهاب – مفاهيم وأبعاد، مرجع سبق ذكره، ص234.

- إقامة شراكة عالمية من أجل تنمية مستدامة.
- الاتفاق على ضمان الاستدامة البيئية.
- التصدي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز والملاريا) [30]

خريطة الفقر في العالم حسب البلد والتي تبين النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على اقل من دولار في اليوم الواحد نموذج (10)

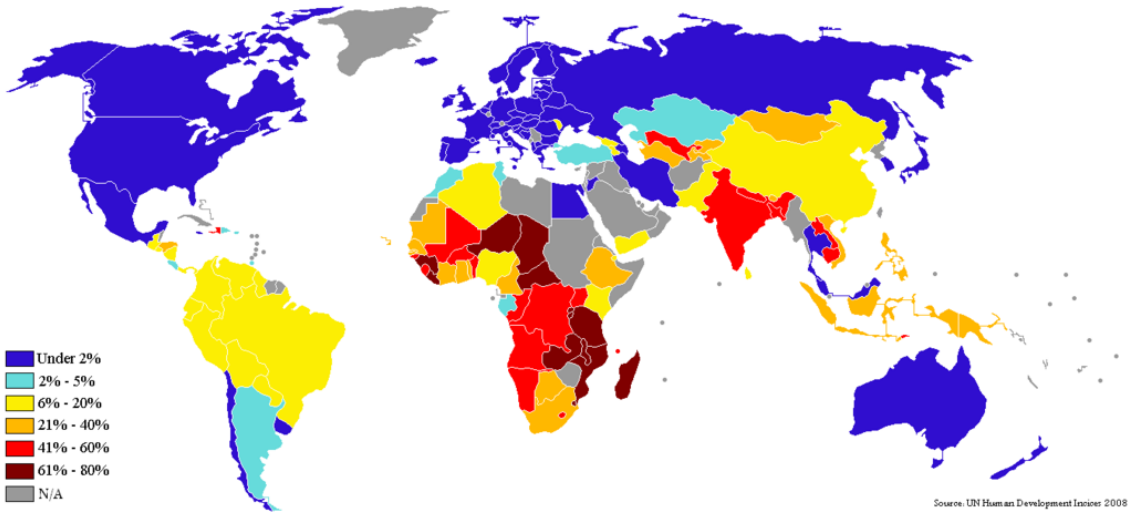

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية 2007-2008

أثار الفقر المباشرة على المجتمع

- انتشار الجهل وتراجع المستوى التعليمي بسبب ارتفاع نسب التسرب المدرسي في الأسر الفقيرة.
- انتشار الأمراض والأوبئة نتيجة قلة موارد الفقير وعدم قدرته على تلقي العلاج والاستشارات الطبية.
- انتشار العنف والجريمة مع لجوء بعض الأفراد إلى تعويض قلة الموارد لديهم بطرق غير مشروعة.
- تراجع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب تحويل الموارد المخصصة لهذه التنمية إلى برامج الدعم الاجتماعي ومكافحة الفقر.

أثار الفقر المباشرة على الدولة

- انخفاض القوة العاملة في الدولة
- زيادة التكاليف والاعباء على الدولة
- تدهور الواقع الاجتماعي الذي هو مخزون بشرى
- استياء عام وقلق من تفجر الاوضاع[31]

ب - الجانب الاجتماعي المعنوي:

- انتشار العنف:

يتأثر الواقع الاجتماعي بظاهرة العنف تأثراً قوياً إذا ما كانت العلاقة بين التعبئة الاجتماعية وما بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، تتصف بالتناقض المطلق، ويزداد ذلك كلما اتسعت الهوة بين

[30]. خليفة الغناي، الفقر والجوع – دراسة في الأسباب والتداعيات، مجلة عارف للدراسات الإنسانية، جامعة إجدابيا، 2022، ص8.
[31]. منظمة بنيان، أثر الفقر على الفرد والمجتمع، 2023/7/25، bonyn.ngo/idps.

النخبة الحاكمة والقاعدة الشعبية، وأصبحت السلطات العليا لا ترى في شعبها مصدراً ملهماً لرسم السياسات التي أصلاً ما وجدت إلا لتحسين الأوضاع والرفع من مستوى معيشة هذا المجتمع

فالسلطة بمعناها العام هي إدارة المجتمع والسيطرة عليه، ومن ثم فالسلطة تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، غير أنه أياً كانت طبيعة السلطة فلا بد لها من مخالب تضرب بها تتمثل في أفعال إجرائية، فالشرطة التي تعتبر وسيلة المراقبة للتنظيم الاجتماعي، وضبط التفاعل في إطاره، والجيش الذي يحرص على الحدود ويدافع عن مقدرات المتجمع، والموظفين العموميين الذي يخدمون الجمهور، والقضاء المناط به الفصل في مواضع التفاعل المعقدة، هذا وتتمثل الحالة المثالية لعلاقة السلطة بالمجتمع في تحقيق نوع من الاتفاق المتبادل بين السلطة والمجتمع، فيما يتعلق بطبيعة التفاعل الذي يسود بينهما.

إلا أننا حالياً نرى تناقضاً واضحاً في فهم العلاقة بين السلطة والمجتمع الذي من المفترض أنه أفرزها، والذي أدى إلى اضطراب التفاعل المترتب على عدم الفهم، الأمر الذي ولد صداماً وأسس لعنفاً ظاهراً، يعود أصله إلى إدراك كل طرف لدوره بشكل مختلف، فالسلطة ترى أنها معنية بفرض النظام وضبط إيقاع المجتمع بطريقتها، والطرف الآخر يرى أنها لم توجد إلا لخدمته وتحقيق رغباته، بغض النظر عن السلوك المتبع لكلى الطرفين.

إن العنف ظاهرة اجتماعية قديمة قدم الإنسان ويخشي أن تكون أكثر تدميرا للبنى الاجتماعية والعلاقات الإنسانية إذا لم ينتبه لها، لاسيما أن عدوى الانتشار في تسارع وتنبى بعواقب بالغة الأثر علي انساق العلاقات الاجتماعية والقيم الشائعة، فالمعالجات صعبة وتحتاج إلي تحديد البدايات والمسؤوليات والتي لا نشك في أنها تبدأ وتنتهي بالدولة، فالعنف هنا هو نتيجة ومحصلة طبيعية للتعبير عن المظالم التي تطال الأفراد داخل المجتمع وشعورهم بالظلم والغبن، وضياع الحقوق، هذا ويبدو من المكون الأساسي للدولة وهو الأسرة إلي المحطة المهمة المدرسة إلي الإعلام إلي المؤسسات الدينية والتي من واجبها أن تقدم أفضل خدماتها للمواطن حتى يستقيم نهجا وسلوكاً.[32]

وهنا يمكن تفسير العنف بطريقة تكشف عن أنماط مختلفة في العالم الثالث وهي عديدة ومحيره تتسق أحيانا وتتناقض أحيانا أخرى وهي في تناقضها واتساقها تتلاءم أساسا والسياق الاجتماعي المحيط الذي يحتويها، وإذا كانت النماذج البنائية المتباينة تؤسس نماذج عنف تتلاءم والتفاعلات الكائنة بها، فإن مجتمعات العالم الثالث باعتبارها مجتمعات انتقالية تعيد ترتيب عناصرها من خلال عمليات التحديث، نجدها تضم أنماط عنف متباينة لأنها تضم بناءات فرعية متباينة ومتناقضة [33].

العنف كظاهرة اجتماعية:

يعتبر العنف في هذا السياق نتاجا لظروف اقتصادية متردية وهو أيضا ناتج بالضرورة لقرارات سياسية متردية أيضا وهو عنوان موضوعنا من البداية، والنتيجة النهائية واقع اجتماعي سيء على صعيد العائلة وظروف العمل وضغوطه وحالات البطالة بأشكالها المختلفة، والخلافات الأسرية، الفقر، انخفاض دخل الأسرة مع كثرة عددها ما يتبعه من تعليم متدني وصحة متدنية، كل هذا من الممكن وأكيد أنه يفرز عوامل اجتماعية تؤدي إلى العنف، حيث أنها تمثل ضغوطا بيئية اجتماعية اقتصادية ضد كل ما هو رسمي في الدولة.

وفي هذا الإطار فإن الشعور بالتجرد من أشكال القوة ومن ثم القدرة على التأثير في المعادلة الاجتماعية بحيث يؤدي هذا العجز عن امتلاك القوة إلى جعل السياقات الفقيرة هي سياقات التوتر، ومن ثم سياقات العنف والجريمة وتؤكد هذه النظرية على أربعة أبعاد رئيسية هي:

- البعد الاقتصادي: ويشير إلى النقص النسبي المتاح للأفراد من الموارد اللازمة لتحصيل الرزق أو نفقات المعيشة الأمر الذي يعجزهم عن إشباع حاجاتهم الأساسية بما يدفعهم إلى سلوك العنف.

[32]. عبدالكريم علي مصطفى، المشكلات الاجتماعية (مقاربات نظرية ونماذج لدراسات معاصرة)، مرجع سبق ذكره، ص375.
[33]. علي ليلي، العالم الثالث - قضايا ومشكلات، مرجع سبق ذكره، ص651.

- البعد السياسي: ويطلق على عدم وجود جدول أعمال سياسي واضح وصوت مسموع للمجتمع الذي يزيد فيه مؤشر التهميش للواقع الاجتماعي والذي يمثل المرآة العاكسة للسياسات العامة للدولة، والذي يجعل احتمال العنف وارد.
- البعد النفسي: وهو الشعور الداخلي للأفراد بانعدام أهميتهم وخضوعهم السلبي للسلطة، ومن شأن ذلك أن يجعل علاقتهم بمجتمعهم ذات طبيعة سلبية ترتبط بها مشاعر الإحباط التي تخرج من خلال قنوات عديدة غير شرعية ممثلة في العنف والتعسف في استخدام القوة.
- البعد الإعلامي الرسمي: وهنا يلعب الإعلام دورا سلبياً كأداة في يد السلطة التنفيذية للدولة من خلال بث روح الأنانية لدي المواطن ودفعه في اتجاهات غير وطنية، وبذلك تنهار الأساسات الاجتماعية وتزداد معها الاختلالات الأمنية واللجوء إلى العنف الناجم عن فقدان كوابح مهمة متمثلة في القيم الأخلاقية للمجتمع [34].

- **العزوف والاغتراب:**

لاشك في أن انهيار الدولة وانفلات الأمور الأمنية فيها ناتج في كثير من الأحيان عن وجود انقسام بين أعضاء الطبقة الحاكمة، كما أن تمزق النخب أيضاً ذو علاقة وطيدة مع الاختلاف في وجهات النظر حول كيفية حل المشاكل، وهذا بالطبع يشير بوضوح لتدهور كفاءة الحكومة والنخب، ومن المرجح أنه يقلل من شرعية النظام عند المواطنين الذين تسلل إليهم اليأس من تغيير الأوضاع إلى الأفضل، نظراً لانشغال الدولة بصراعات نخبوية تبعدها عن القضايا الوطنية الهامة، وإيجاد الحلول للقضايا الاجتماعية المختلفة، والتي تمس الأفراد وتشكل هاجساً، وناقوس خطر يهدد الجميع وينذر بانفجار الأوضاع.

واليوم نرى في المشهد السياسي عزوفاً تاماً عن المشاركة السياسية، والتي تعتبر جوهر الديمقراطية، وإلا ما معنى الديمقراطية إذا ظلت أفكاراً في الهواء، ولم يتقدم الناس لممارستها على الواقع، وكل هذا مرده الصدمة التي تشعر بها هيئة الناخبين فيمن انتخبوهم، وكلنا يعلم أن الانطباع الأول هو الأخير، الأمر الذي جعل مستقبل الديمقراطية في اغلب الدول يبدو ضبابياً، فهم لا يؤمنون بالتداول السلمي للسلطة، ولا يفهمون معنى أن ينهض مجتمع أو أن ينهض أفراد فيه، وهذا تجلى واضحاً في متابعة الأداء والأفكار والقرارات التي تصدر عنه، وكيف رسمت صورة بائسة عن الوعي السياسي الذي لا يمتد أبعد من الأقدام، لذلك فقد المجتمع الثقة في خياراته وقرر أن لا يعود للتجربة مجدداً، وحصل عزوفاً قوياً يهدد مستقبل العملية الديمقراطية، وينذر بالعودة إلى النظام الشمولي، لأن الخيار أمام المجتمع صعباً، فهو محدد بين الأمن أو الحرية، والناس بطبيعتها تواقة إلى الحرية، إلا إذا كان ثمنها الموت، لأن الموت يلغي الشعور بالحرية، والأمر هنا يحتاج إلى مراجعة، والمحصلة اغتراب كامل داخل حدود الوطن، وهي من أصعب أنواع الاغتراب، فالوطن هو مزيج جميل من المشاعر والأحاسيس، ولكن ما إن تدخل عليه السياسة والاقتصاد بأدرانها وأمراضها حتى يتحول إلى مزيج قاتل لروح الانتماء والولاء، وينتج عن ذلك هروب سريع إلى الأمام والبحث عن الذات والوجود في ساحات أخرى، أولهما الدين والعقيدة، وهذا تماماً ما يحصل الآن غربة تتبعها غربة، والنتائج تفكك مجتمعي خطير ينذر بمستقبل مجهول لأوطان تتقاذفه رياح الصراع الفكري والأيدلوجي والسياسي والاقتصادي أيضاً، والثمن الباهظ يدفعه الواقع الاجتماعي، الذي يمثل المسرح التراجيدي البائس في غياب جمهور يقيم الأداء ويصفق له، وغياب مخرج يوزع الأدوار ويضبط الإيقاع والنتيجة مسرحية سيئة، وفشل محقق لا محالة، وضياع وطن للأسف.

إن العزوف والاغتراب يترجم بانه احجام عن المشاركة في أي نشاط سياسي او اقتصادي او غيره، إلا أن المشاركة السياسية تعد من أهم الأعمال التي يقوم بها الأفراد في الدولة، والتي تتمثل في تعزيز

[34]. علي إسماعيل مجاهد، تحليل ظاهرة العنف وأثرة على المجتمع، موقع أعضاء هيئة التدريس سوهاج، 2024، ص7 -Staffsites.sohag.univ-edu.eg

سبل الديمقراطية وتجسيد التداول السلمي للسطلة والمساهمة في صنع القرارات السياسية، من قبل الأفراد المتفائلين والمقبلين علي الحياة، إلا أن التخبط العشوائي الذي يظهر في سلوك الدولة يعرقل هذا الطموح لدي المواطنين الذين تسلل إليهم اليأس من تغير الأوضاع إلي الأفضل، نظرا لانشغال الدولة بصراعات نخبوية تبعدها عن القضايا الوطنية الهامة، وإيجاد الحلول لها والتي تمس الأفراد وتشكل هاجساً، وتدق ناقوس خطر يهدد الجميع وينذر بتدهور الأوضاع.

إن العزوف والاغتراب خاصية قديمة للإنسان ومتأصلة في وجوده الإنساني، وتعني انفصاله عن الذات، الأمر الذي يؤدي إلي العزلة أو الانعزال والعجز عن التلائم والإخفاق في التكيف مع ما حوله، وعدم الاهتمام بما يدور من متغيرات في المجتمع، واللا مبالاة وعدم الشعور بالانتماء، والاغتراب في مجتمعات العالم الثالث يفسر العلاقة بين الدولة والمجتمع، إذ أن الدولة تفرض هيمنتها علي كل المجالات ومن ثم تعطيل المجتمع المدني وحركته، وحرمان المواطن من مختلف إمكانيات التعبير عن ذلك، والتعبئة في منظمات وحركات وجمعيات أهلية غير حكومية تكافح من أجل رفع الظلم وتجاوز حالة الاغتراب الإنساني وتحسين أوضاعه ومكانته، وفي ظل هذه الأوضاع يتحول المواطن إلي كائن آلي عاجز ومغترب عن ذاته وعن مجتمعه، ليس أمامه من حل أمام هذه المظالم إلا الابتعاد والانكفاء والعزوف كردة فعل أمام السلطات القائمة.[35]

أسباب العزوف والاغتراب:

- اتساع الفجوة بين الأمل والواقع، بمعني الشعور بالإحباط وزيادة الشحنات العدوانية لدي المواطنين، خصوصا إذا ما كانت هذه الفجوة ترجع إلى النظام السياسي والاقتصادي في الدولة.
- اختلاف العدالة والتوزيع، وفي هذه الحالة يتحول الإحباط إلى سلوك عدواني إذا ما تراءى لهم أن الآخرين من أقرانهم سواء أكانوا من المتساويين معهم أو ممن هم أقل إنجاز يحصلون علي نصيب أقل من الثروة والمكانة.
- الإحساس بالظلم والحرمان يولدان غضباً وسخطاً، ويليه عجزاً عن التصرف أو الرد، ينتج عنه عزوفاً وانكفاءاً واغتراباً.[36]

إن الشعور بالاغتراب ومن ثم العزوف ناتج عن فقدان الشعور بالكرامة والقيمة والأهمية، واختلال العلاقة بين الحاكم والمحكوم، الأمر الذي يفقد الدولة عمادها الأساسي وهم ابناءها الذين يمثلون القوة الضاربة للبناء والإنتاج، لشعورهم بعدم العدالة والمساواة في توزيع الموارد الاقتصادية، وهذا يشكل أهمية قصوى في الأحوال الاقتصادية تتحكم في حضور الأفراد أو عزوفهم. فالثروة تلعب دوراً كبيراً كوسيلة من وسائل الحراك الاجتماعي، ومن هنا تأتي أهميتها ولكن تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية يساهم بشكل مباشر في عزوف الكثيرين عن الانخراط في مجتمعاتهم والمساهمة في بناء أوطانهم لكثرة ما يشعرون به من احباط وفقدان للثقة في تغير أحوالهم.[37]

ولعل هذا النموذج يشرح بعض من الأسباب والدوافع الكامنة من وراء الاغتراب والعزو.

---

[35]. علاء زهير الرواشدة، الاغتراب السياسي لدي الشباب الجامعي، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 4، العدد13، 2011، ص6.

[36]. صلاح الدين الجماعي، الاغتراب النفسي والاجتماعي وعلاقته بالتوافق النفسي والاجتماعي، مكتبة مدبولي، عمان، الأردن، 2007، ص7.

[37]. عادل محمود رفاعي ووضاحي حمدان الرفاعي، الفقر والعشوائيات والمشاركة السياسية، دار المنار للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص132.

نموذج (11) يمثل دوافع العزوف والاغتراب.

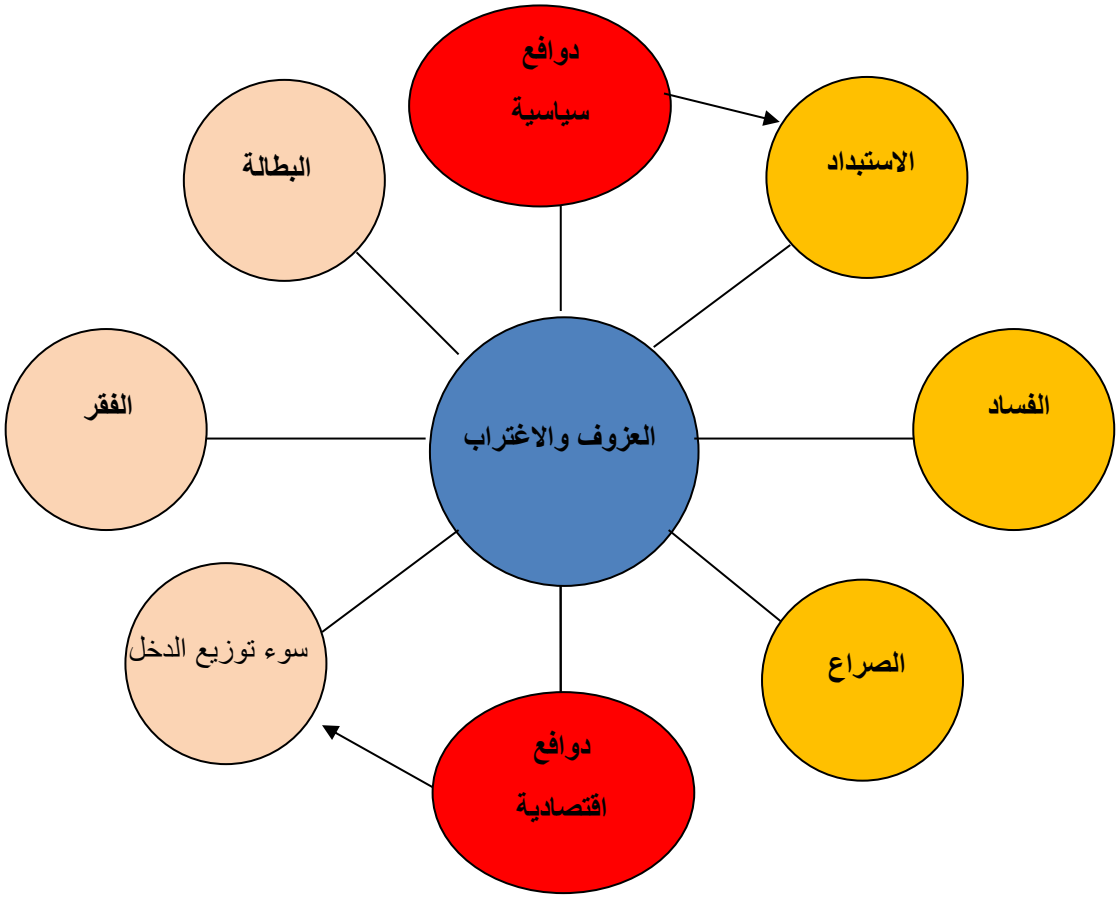

المصدر: إعداد الباحث – مستوحى من نموذج مايرون وينر للمشاركة السياسية الوارد في كتاب (الفقر والعشوائيات والمشاركة السياسية)، للباحثان عادل محمود وضاحي حمدان، دار المناتر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015

ثامناً: الخاتمة

إن الطغيان السياسي والمتمثل في استئثار القلة بالقرار السياسي، وتطويعه لخدمة مصالحها، والتحكم في دواليب الاقتصاد، وكأنها لعبة تجارة، مرفوض عقلاً ومنطقاً وحتى شرعاً، والمفترض توجيه السياسة والاقتصاد في اتجاه مصلحة البلاد والدفاع عن مصالحها، وليس مصالح القائمين على السياسة والاقتصاد، وإن هذا أنتج ما نراه من مشاكل اجتماعية كثيرة، وتفرعت منه عناقيد من الأزمات، حيث نجد قلة من الأثرياء والمستنفذين في مقابل كثرة ساحقة من الفقراء والمهمشين، والفجوة بين الطبقتين تتفاقم مع سوء الحالة الاجتماعية والمستهدفة في حديثنا هذا ويتنامى معها الاحتقان، ومن ثم الانفجار أمام سلطة فاقدة للشرعية الدستورية والقانونية والديمقراطية الانتخابية، والمعتمدة على الشرعية الواقعية القائمة على الغلبة والسيطرة المادية.

ولكن من المعروف أن التغيرات الجوهرية التي حصلت في أوروبا وانطلاقها بعد الاستقرار إلى الازدهار في حل مشكلة السلطة والصراع عليها، والملفت هنا أن هذا التغير الاستراتيجي في مفاهيم السلطة وأساليب إدارتها، قادته النخب والمفكرين والأدباء الكبار، والفنانين، في حوصلة كاملة من ثقافة النهوض داخل المجتمع، ولم يشهد التاريخ ان قادت شريحة من المهمشين البسطاء من السباكين والميكانيكيين حركة المجتمع نحو الخلاص، ونقف هنا عند المجتمع وكيف ينهض، فالحقيقة أن الحضارة لا تنمو فى فراغ، بل تحتاج إلى آليات جديدة تدفعها قدماً، وعلى رأسها السياسة المرسومة في أجمل لوحة عنوانها الديمقراطية، والتي لا تقوم إلا على ركائز أهمها:

1 - نخب حاكمة على قدر من النزاهة والإخلاص والوطنية.
2 - مجتمع يؤمن بالديمقراطية ويقبل نتائجها.
3 - محيط أمن يضمن الحفاظ على المكاسب الديمقراطية.

بهذا نظمن سياسات متوازنة تحسم الجدل بين أفراد المجتمع والنخب الحاكمة ويسود نوع من الرضا والتوافق، وهذا من شأنه أن يدفع الواقع الاجتماعي إلى مستويات أفضل من الفهم والإدراك، ويتجسد في ظله الوعي السياسي اللازم لفهم متطلبات الانتقال من محطات الجمود والركود إلى الإبداع والتألق.

ولعل من أهم مكاسب حسم الجدل السياسي وضمان تداول سلمى على السلطة هو الانتباه إلى أهمية الانطلاق نحو المستقبل وبناء أسس المجتمع على ركائز قوية يحددها الاقتصاد، والذي يمثل الأداة الرئيسية لصناعة الحاضر والمستقبل، وتبنى برامج تنموية معتمدة على التخطيط الاستراتيجي، والاستفادة من الطاقات ورسم سياسات اقتصادية مدروسة ودقيقة.

وفي ظل كل هذا، ما المتوقع على الصعيد الاجتماعي أن يحصل إذا ما تعدلت دواليب السياسة والاقتصاد غير واقع اجتماعي، خالي من الأمراض سالفة الذكر، وهذا يؤكد أن البحث عن مجتمع مفعم بالحيوية والنشاط ومعافى من التخلف والانحطاط، يتوقف على إزالة ركام السياسة والاقتصاد، وبناءها من جديد، وفق معايير النزاهة والشفافية، فالجانب الاجتماعي مرهون بالجانب السياسي والاقتصادي.

تاسعاً: النتائج:

1. هناك علاقة وثيقة جداً بين مخططات السياسة والاقتصاد وأوضاع المجتمع.
2. ان الواقع الاجتماعي هو البيئة التي تُظهر فشل ونجاح السياسة والاقتصاد.
3. صعوبة تحديد الأولوية المطلوبة للإصلاح هل في الواقع الاجتماعي أم في قمة السلطة.
4. هناك شبهات تؤكد حقيقة نظرية المؤامرة التي ينكرها البعض، والتي تمنع احداث أي تغيير إيجابي.
5. استمرار السيطرة الاستعمارية على دول العالم الثالث بطرق جديدة كالتبعية مثلا، ومحاولة استنزاف ثروات تلك الدول واستغلالها.
6. تصادم القيم المحلية مع قيم الديمقراطية التي يسوق لها عالميا، وكذلك برامج الاقتصاد والأسواق المفتوحة.
7. العالم الثالث للأسف لايزال يعاني من ازمة حضارية عطلت انطلاقه قدماً.
8. العالم الثالث لايزال يعتمد أسلوب القرون الوسطى في ممارسة السلطة، الأقوى يحكم.

عاشراً: التوصيات:

1. مراجعات فكرية عميقة في أسلوب التفكير المجتمعي لدول العالم الثالث.
2. اعتماد المدرسة العقلانية في طريقة جلب المصالح.
3. فك الاشتباك بين الدين والدولة في الدول العربية الإسلامية.
4. التركيز على مبدأ التداول السلمي للسلطة.
5. تفعيل القوانين الرادعة للحد من ظواهر النهب لثروات الشعوب.
6. تحرير الإرادة المحلية لدول العالم الثالث من الهيمنة والنفوذ الغربي.
7. الاهتمام بالتنشئة السياسية، والثقافة السياسية في العالم الثالث.
8. الاعتماد على الذات في الإنتاج، والتقليل من الاعتماد على الخارج اقتصادياً.

المراجع

أولاً: الكتب:

1. إبراهيم محمد ونيس، الإرهاب – مفاهيم وأبعاد، بنغازي، مكتبة الفضيل، 2012.
2. أحمد وجدان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الدار الجامعية، بدون، 2003.
3. حامد عبد الحسين الجبوري، الاستبداد يحطم الاقتصاد، مركز الفرات للتنمية، العراق، 2024.
4. الطاهر أحمد الزاوي، مختار القاموس، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الدار العربية للكتاب، 1981.
5. رجب بودبوس، القاموس (السياسي)، بنغازي، دار الكتب الوطنية، 1425 ميلادية.
6. صلاح الدين الجماعي، الاغتراب النفسي والاجتماعي وعلاقته بالتوافق النفسي والاجتماعي، مكتبة مدبولي، عمان، الأردن، 2007.
7. عادل محمود رفاعي ووضاحي حمدان الرفاعي، الفقر والعشوائيات والمشاركة السياسية، دار المنار للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015.
8. عبد الكريم علي مصطفى، المشكلات الاجتماعية – مقاربات نظرية ونماذج لدراسات معاصرة، القاهرة، مكتبة الكون، 2022.
9. علي ليله، العالم الثالث – بين عوامل التخلف وتحديات التنمية – القاهرة – دار الثقافة للنشر والتوزيع
10. محمد نصر مهنا – النظرية السياسية والعالم الثالث- الإسكندرية – المكتب الجامعي الحديث – 1991 – ص190.
11. محمد كامل ليلة، النظم السياسية – الدولة والحكومة، القاهرة، دار الفكر العربي، 1968، ص158.
12. محمد نصر مهنا، في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1989.
13. مصطفى عبدالله خشيم، موسوعة علم السياسة، بنغازي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1425 ميلادية.
14. مجموعة باحثين، الفساد السياسي – إعادة النظر في المفهوم، جامعة بيرزيت، معهد مواطن الديمقراطية، 2024.
15. موسي كمال الدين عبد الغني، الحل الإسلامي لمشكلة البطالة، الإسكندرية، دار الوفاء، 2004.
16. موريس جنزبرج، علم الاجتماع، ترجمة فؤاد زكريا، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2017.
17. نور الدين حتوت، منهجية البحث في العلوم السياسية، الجزائر، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2018.

ثانياً: الدوريات:

1. أماني قنديل، الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني في العالم العربي، مجلة كتاب الديمقراطية، العدد الثاني، 1992.
2. حرز الله محمد لخضر، صناعة الاستبداد وحقيقة الاستعباد، مدونة الجزيرة الإخبارية، بتاريخ 2020/6/1.
3. خليفة الغناي، الفقر والجوع – دراسة في الأسباب والتداعيات، مجلة عارف للدراسات الإنسانية، جامعة اجدابيا، 2022.
4. رحيمي عيسى وآخرون، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وأثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، الجزائر، عدد 00، لسنة 2018.
5. عائشة بوكليخة، الدولة الفاشلة وتداعياتها علي الأمن في المتوسط (الحالة الليبية)، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، العدد الثاني، ديسمبر 2017.
6. علاء زهير الرواشدة، الاغتراب السياسي لدي الشباب الجامعي، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 4، العدد13، 2011
7. منير الحمش، الاقتصاد السياسي للفساد، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 328، يونيو 2006.
8. نعيم حسين كزار البديري، مشكلة البطالة وأثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، العراق، المجلد 23، العدد 2، سنة 2015.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

1. علي إسماعيل مجاهد، تحليل ظاهرة العنف وأثرة علي المجتمع، موقع أعضاء هيئة التدريس سوهاج، 2024: Staffsites.sohag-univ-edu.eg.
2. منظمة بنيان، أثر الفقر على الفرد والمجتمع، 2023/7/25: bonyn.ngo/idps.
3. عمار بوحوش، عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث: www.ammarbouhoche.com 2024/5/1.

رابعاً: الرسائل العلمية:

1. رابح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، رسالة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

خامساً: المراجع الأجنبية:

Albert Berry and John Serieux, Riding the Elphauts: the Evolution of world Economic, Serievx, September, 2006, P27.

تمت بحمد الله